المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد 13 (1)
العدد 18 جوان 2022

التحولات الكبرى في القضايا الأمنية

The Major Shifts In Security Issues

سفيان صخري(*)

تاريخ الارسال: 2022/04/05 تاريخ القبول: 2022/05/03 تاريخ النشر 2022/06/30

ملخص:

يسعى هذا الاجتهاد العلمي إلى دراسة أهم التحولات التي عرفتها القضايا الأمنية في جوانبها العلمية والتطبيقية، وذلك من خلال عرض وتفسير أهم التطورات التي عرفتها الأطر المفاهيمية والنظرية المتعلقة بقضايا الأمن والتحولات الفكرية والممارساتية التي ارتبطت بالمسائل الأمنية. وفي هذا السياق، تهتم الدراسة بالتحولات الأساسية التي شملت: مجالات الأمن، مستويات الأمن، الفواعل، الأنواع والأطروحات النظرية.

طبيعة الدراسة والهدف منها استوجب كذلك التطرق إلى بعض التحولات التي عرفتها بعض الظواهر والمواضيع الجوهرية في التفاعلات الدولية المعاصرة والتي كانت لديها تداعيات مباشرة على القضايا الأمنية في أبعادها الوطنية والإقليمية والعالمية، وبالخصوص، الحدود والسيادة ومسألة الصراع على المعلومة.

Abstract:

The aim of this academic contribution is the examination of the most significant shifts that security issues have known in their scientific and practical aspects, by presenting and explaining the major developments in security matters, notably, on the conceptual and theoretical frameworks as well as the intellectual and empirical dimensions. In this context, the current study is concerned with specific key shifts including, the fields of security, levels of security, actors, types and major theoretical schools.

The nature and purpose of the study has also required addressing

(*)–أستاذ، جامعة الجزائر 3- ابراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ***E-Mail:*** *Sofiane.sekhri@aol.co.uk*

علاوة على ما سبق، اهتمت هذه المساهمة الأكاديمية بتقديم بعض التصورات المرتبطة بمستقبل القضايا الأمنية في شقيها، النظري والتطبيقي.
الكلمات المفتاحية: الأمن، القضايا الأمنية، التحولات الكبرى، مدارس الدراسات الأمنية، الحدود، السيادة، الصراع على المعلومة.

certain shifts associated with fundamental phenomena and topics in contemporary international interactions, which had direct repercussions on the issues of security, in their national, regional and global facets, in particular, borders, sovereignty and the question of struggle for information.
In addition to the above, this academic contribution was concerned with presenting certain perceptions related to the future of security issues in both their theoretical and practical sides.
Key Words: Security, Security Issues, Major Shifts, Schools Of Security Studies, Borders, Sovereignty, The Struggle For Information.

مقدمة:

يرتبط الأمن عموما بالطمأنينة والسكينة والضمان والسلامة والثقة واللاعنف، وهو في أبسط معانيه وضعية نفسية ومادية يحس من خلالها الفرد بالتحرر من الأذى والخوف والتهديد.

مهما اختلفت مظاهر التفاعل: التعاون أو الصراع، ومهما اختلفت الفواعل: الأفراد، القبائل، المجتمعات، الدول أو المنظمات العالمية، ومهما اختلفت الأزمنة بين السلم والحرب واختلفت الأنظمة في الديمقراطية والتسلط، تبقى القضايا الأمنية والمسائل المتصلة بها أحد الخلفيات والأولويات والأهداف الأساسية في التعامل.

اهتمت معظم الإسهامات الفكرية والنظرية في حقل نظرية العلاقات الدولية بقضايا الأمن، فالمنطلقات الفكرية للمثالية هدفت إلى إرساء ضوابط قيمية وتنظيمية-هيكلية لتأمين استقرار النظام العالمي، وركزت الواقعية على إرساء أطر عقلانية لتأمين بقاء الدول، واختلفت البنائية عن الواقعية في هذا السياق من خلال تركيزها على أمن الجماعات الهوياتية بدل التركيز على أمن الدولة، أما المعيارية، فلم تختلف كثيرا عن المثالية في سعيها لنشر وتطبيق مجموعة من المعايير لضمان الأمن والسلم العالمي.

البعد الأمني كان حاضرا كذلك في أطروحات نظرية العلاقات الدولية التي حملت في طياتها مرجعيات إيديولوجية على غرار اللبرالية، التي دار جوهر اهتمامها حول تأمين الفرد في حقوقه ورفاهيته.

الحقول الفرعية لميدان العلاقات الدولية، بما فيها المعرفية منها والممارساتية، لم تخلو هي كذلك من القضايا الأمنية:

- السياسة الخارجية هي حقل أمني بامتياز، والدليل على ذلك أن الباحث المهتم بمواضيع وملفات السياسة الخارجية يجد دائما صعوبة في الوصول إلى المصادر والحقائق التي تتجاوز المبادئ العامة للسياسة الخارجية للدول وتكشف الخلفيات الأمنية، الخارجية والداخلية، لسلوك الدول الخارجي.
- ارتباط الدبلوماسية والعمل الدبلوماسي بتهديدات أمنية على الدول المضيفة والمرسلة كالتجسس كان من بين الدوافع التي أدت إلى ضبط قواعد وإجراءات الوظيفة الدبلوماسية وتحديد حقوق وواجبات البعثات الدبلوماسية في اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، ورغم ذلك يبقى القانون الدولي عاجز عن مواجهة ظاهرة التجسس الدبلوماسي التي لازالت تهدد أمن الدول من خلال استغلال الحصانات والامتيازات المتصلة بالعمل الدبلوماسي لأغراض استخباراتية.
- لقد رافقت القضايا الأمنية التطورات الجيوسياسية والتحولات المعرفية والنظرية للمدارس الجيوبوليتيكية، وانتقل اهتمام هذه المدارس من تأمين حاجيات الدولة من

خلال التوسع والتمدد (المدرسة الألمانية)، إلى تأمين السيطرة على مجالات طبيعية معينة لتحقيق التفوق العسكري والتجاري (نظرية القوة البحرية والجوية)، وكذلك تأمين مجالات جغرافية معينة لتحقيق السيطرة العالمية (نظريتي قلب العالم وحافة الأرض والمدرسة الأوراسية)، إلى غاية الرهانات الحديثة للجيوبوليتيك التي تعتبر تأمين بعض القطاعات الحيوية، على غرار الطاقة والمياه والموارد الغذائية، أولوية للأمن الإنساني والعالمي وأمن الدول (جيوسياسية الطاقة، جيوسياسية المياه ، جيوسياسية الموارد، جيوسياسية الأمن الغذائي وغيرها).

- نظرية التكامل والاندماج الدولي، التي تعد كذلك كحقل معرفي فرعي للدراسات الدولية ونظرية العلاقات الدولية، دارت منذ نشأتها حول قضايا الأمن، حيث ركزت الوظيفية على تأمين الاستقرار العالمي من خلال تكامل عالمي تحركه وكالات وظيفية متخصصة، أما الوظيفية الجديدة والمقاربة ما بين الحكومية فقد ركزت على تجربة التكامل الأوروبي التي هدفت بدورها إلى تحقيق الأمن الأوروبي وكبح العداء التقليدي بين ألمانيا وفرنسا من خلال مسار تكاملي إقليمي ينتقل من الأسفل إلى الأعلى. ولعل أهم إسهام نظري في هذا السياق هو المقاربة الاتصالية التي ربطت حقل التكامل الدولي بالأمن من خلال آلية المجتمع الأمني، المندمج والمتعدد، الذي كان أحد إبداعات كارل دويتش في هذه المقاربة.
- إدارة النزاعات الدولية، التي تعد هي كذلك كحقل فرعي للعلاقات الدولية، تدور في جوهرها حول المسائل الأمنية، حيث تسعى إلى البحث في الآليات القانونية والدبلوماسية التي تعزز جهود احتواء النزاعات وتحقيق الأمن وبناء السلم من خلال البحث في مصادر النزاعات وبلورة الأدوات التي تساعد على التحكم فيها وتسييرها تجاه مسار معين بواسطة توظيف المقاربات السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

وجود البعد الأمني في الدراسات السياسية والاجتماعية والدولية لم يمنع ظهور وانتشار حقل معرفي ونظري متخصص في الدراسات الأمنية والذي أسهم في التطور المفاهيمي والنظري لميدان الأمن، وعليه، ستقوم الدراسة في المحاور الموالية بعرض وتفسير أهم التحولات التي عرفتها القضايا الأمنية في مجالاتها وفواعلها ومستويات تحليلها وأنواعها ومدارسها من خلال دراسة أهم التطورات التي عرفها الأمن مفاهيميا ونظريا وتطبيقيا.

التحولات المفاهيمية والنظرية والممارساتية في القضايا الأمنية:

لقد عرفت الدراسات الأمنية تحولات مفصلية انتقلت من دراسة الحروب والجيوش إلى دراسة أمن الدول وصولا إلى دراسات حديثة اهتمت بأمن المجتمعات الإنسانية، تحولت من خلالها المسائل الأمنية من قطاعات الدفاع والحروب إلى قطاعات الداخلية والمواطنة والهجرة والاتصال.

حدثت هذه التحولات في سياق مجموعة من المحطات التي أثرت على مجالات وفواعل ومستويات وأنواع ومدارس الأمن، كما يلي:

1-مرحلة ما قبل الدراسات الأمنية:

لم ترق الدراسات الأمنية إلى حقل معرفي ظاهر حتى دخلت في برامج التدريس الجامعي وظل موضوع الأمن كجزء من الدراسات الحربية والجيوسياسية والإستراتيجية دون التمتع باستقلالية أكاديمية ملموسة إلى غاية الشروع في تدريس الدراسات الأمنية في أربعينيات القرن الماضي في بعض الجامعات الغربية، الأمريكية منها خصوصا، على غرار جامعة كولومبيا وبنسلفانيا، ومثلت هذه المحطة بداية المسار العلمي والمعرفي للدراسات الأمنية الذي مهد الطريق لمرحلة النهضة في الدراسات الأمنية، لكن واقع الحرب الباردة ألزم المرور عبر مرحلة أخرى مهمة سبقت مرحلة النهضة وهي مرحلة الدراسات التقليدية والهيمنة الواقعية.

2-مرحلة الدراسات التقليدية والسيطرة الو اقعية:

لقد قيدت الحرب الباردة الاهتمامات الأمنية بمسائل الواقعية السياسية المتصلة بمواضيع السياسة العليا على غرار بقاء الدولة وحماية السيادات الوطنية وتعزيز القوة والمصلحة الوطنية والأمن الوطني في ظل مسلمات واقعية ركزت على الصراع والفوضى والتهديد في تفسير واقع العلاقات الدولية، هذه المسلمات التي اقترحت استراتيجيات الردع النووي وتوازن القوى وتوازن التهديد وسباق التسلح وحشد الحلفاء وسياسة المحاصرة والاحتواء كحلول أمنية واقعية لمرحلة الحرب الباردة[1].

وفي نفس الفترة، واجهت هذه الهيمنة الواقعية التي تشبثت بما يعرف بالمفهوم التقليدي للأمن أطر مفاهيمية ونظرية أخرى كالأطروحات المعيارية واللبرالية والمثالية التي قدمت حلول أمنية مغايرة للطرح الواقعي كاللبرالية المؤسساتية والتكامل والاعتماد المتبادل المعقد والسلم الديمقراطي والأمن الجماعي، هذه الحلول التي حاولت إخراج المفهوم الأمني من الجوانب العسكرية ومركزية الدولة إلى معالم وميادين وفواعل أخرى، لكن هذا المسعى لم يتحقق إلى غاية ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبالتحديد مع دخول الدراسات الأمنية مرحلة الحداثة والنهضة مع نهاية الحرب الباردة[2].

3-مرحلة النهضة: الدراسات الحديثة والانفتاح المعرفي:

حاولت هذه المرحلة أن تساير واقع النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة وتتكيف مع معطياته من خلال تحويل الدراسات الأمنية إلى مجال متعدد التخصصات حتى يشمل، إلى جانب القطاع العسكري، المجالات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية وغيرها، في إطار ما يسمى بالمفهوم الموسع للأمن الذي رفضه أبرز

---

[1] Barry Buzan and Lene Hansen: *The Evolution of International Security Studies*: 1st Edition: Cambridge: Cambridge University Press: 2009.

[2] Peter Hough, Shahin Malik, Andrew Moran and Bruce Pilbeam: *International Security Studies: Theory and Practice*: 2nd Edition: London and New York: Routledge Taylor & Francis Group: 2020: PP 12-30.

منظري الواقعية الجديدة، ستيفن والت Stephen Walt، بحجة أنه سيقوض التماسك الفكري لهذا المجال، لأن تصنيف كل ما يتسبب في تدهور رفاهية الإنسان على أنه تهديد أمني سيفقد المكانة التحليلية لمصطلح الأمن ويجعله مرادف لكل ما هو سيء أو مضر للعنصر البشري[3].

الاتجاه النقدي الذي انتشر بقوة في ثمانينيات القرن الماضي والذي حرص على ربط الظواهر والحقائق بالإنسان والمجتمعات في إطار فكري لا يؤمن بالفصل بين الأنظمة السياسية والاجتماعية فتح بدائل جديدة في الدراسات الأمنية.

هذه النزعة النقدية التي تزامنت وتشابهت مع المنطلقات الفكرية للبنائية التي سلمت بتفوق المحددات الاجتماعية والثقافية على المحددات المادية في توجيه السلوكيات السياسية والدولية والتي فتحت بدورها آفاق فكرية ومعرفية للدراسات الأمنية.

إلى جانب هذه التحفيزات الفكرية والنظرية، كان لتقرير التنمية البشرية لسنة 1994 دور كبير في تطوير مقاربة الأمن البشري أو الإنساني من خلال نقل تركيز الخطاب الأمني من التوجه التقليدي الذي يهتم بحماية الدولة من التهديدات العسكرية إلى حماية الفرد من التهديدات والقيود التي تعرقل رفاهيته الاقتصادية والغذائية والصحية والبيئية وحريته الشخصية والسياسية[4].

الأمن الإنساني أو البشري الذي تعود جذوره إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي نص على ضمان حقوق الأفراد في العمل والتعليم والمسكن والصحة والمعتقد وغيرها من الحقوق، تحدى كل من الأمن الوطني والدولي أو العالمي، لأن ميزة الأنسنة تكمن

---

[3] Stephen Walt: "The Renaissance of Security Studies " : International Studies Association: International Studies Quarterly: Volume 35: Issue 2: Oxford: Oxford University Press: June 1991: PP 211-239.

[4] The United Nations Development Programme (UNDP):*Human Development Report (1994)*: New York, Oxford: Published for the UNDP by: Oxford University Press: 1994.

في احتواءها على البعدين الوطني والدولي في آن واحد وإمكانية توظيفها لكل من التحليل الكلي والجزئي في عمل بحثي واحد[5].

وعليه، ساعد هذا السياق الفكري والدولي على ظهور الدراسات الأمنية كحقل متحرر ومستقل، ومنفتح في نفس الوقت على تخصصات معرفية مختلفة، بما فيها علم الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد، علم السياسة، الحقوق، علم البيئة، الشؤون الصحية وغيرها، في ثوب معرفي يتفرع إلى ثلاث مدارس أساسية وقائمة بذاتها:

-أ- مدرسة كوبنهاغن:

تعد مدرسة كوبنهاجن أحد المدارس البارزة التي أسهمت في توسيع وتطوير مفهوم الأمن عموديا وأفقيا من خلال توجيه الدراسات الأمنية نحو الإجابة عن السؤال التالي: من وما يجب تأمينه؟[6]

بفضل أعمال باري بوزان Barry Buzan وأولي ويفر Ole Waever استطاعت هذه المدرسة أن تزود مجال الدراسات الأمنية ببعض المقاربات المهمة كالأمننة Securitization والمركب الأمني الإقليمي Regional Security Complex، زيادة على توسيع مجالات وقطاعات ومستويات الدراسات والممارسات الأمنية.

الأمننة عبارة عن عصارة لمزج بين الواقعية والبنائية حيث ربطت الواقعية الدولة بالبقاء، بينما ربطت مدرسة كوبنهاجن الأمن بالبقاء وجعلت كل المسائل التي تحيط بالأفراد والمجتمعات كمسائل أمنية ووجودية في ظل مقاربة الأمننة التي تحمل في طياتها البنائية كذلك التي تظهر في عملية بناء الأمننة، أي تحسيس الرأي العام بأهمية الظواهر ذات الأهمية الأمنية، التي تبنى، حسب هذا الطرح، مجتمعيا من خلال الخطاب والدعاية الإعلامية والعملية الاتصالية.

---

[5] Draft Committee: *The Universal Declaration of Human Rights (UDHR)*: Adopted by the United Nations General Assembly: 183rd Meeting: Palais de Chaillot: Paris: Ratified on 10 December 1948.

[6] Barry Buzan: *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations*: London, New York, Sydney: Harvester Wheatsheaf: 1983.

فيما يخص الأمن الدولي، تتصور أطروحة كوبنهاجن أن أحسن طريقة للتعامل مع هذا الجانب هو دراسة الأمن الدولي من منظور منظومات الأمن الإقليمي التي تعتبر وفق هذا الطرح كأنساق جزئية ومركبة (Mini/Complex-Systems) تتطلب دراستها الكشف عن مستويات وجوانب مختلفة مرتبطة بالأمن الوطني والإقليمي والعالمي، كمدى تحقيق الدول المكونة للإقليم لأمنها داخليا وما علاقتها ببعضها البعض وما علاقة الإقليم بالأقاليم المجاورة وما علاقة الإقليم بالقوى الدولية الأخرى، لأن تحقيق الأمن الوطني للدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحقيق أمن دول الجوار الإقليمي[7].

في سعيها لتعميق قطاعات الأمن وفتحه نحو مجالات جديدة، تتصور مدرسة كوبنهاجن أن الأمننة تمس خمس قطاعات لا يمكن عزلها عن بعضها البعض، فإلى جانب المجال العسكري، هناك القطاعات أو المستويات السياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية، كما يلي:

الأمن السياسي:

ويرتبط بالاستقرار السياسي والشرعية السياسية وواقع المؤسسات والفواعل السياسية، كما يتعلق بمدى قدرة الدولة على التحرر من الضغوطات الخارجية والتكيف مع تحديات النسق الخارجي.

الأمن العسكري:

وهو أقدم أشكال الأمن ويتعلق بمدى قدرة واستعداد الدولة للدفاع عن نفسها عسكريا وتطوير قدراتها الدفاعية والهجومية ومواجهة التهديدات العسكرية وإدراك النوايا الدفاعية والهجومية للفواعل الأخرى.

الأمن الاقتصادي:

[7] Barry Buzan and Ole Waever: *Regions and Powers: The Structure of International Security*: Cambridge: Cambridge University Press: 2003.

وهو القدرة على بلوغ الموارد المختلفة وضمان المداخيل وتوفير الإمكانيات الاقتصادية-الاجتماعية بشكل يضمن مستوى معيشي مقبول ويحقق رفاهية اقتصادية-اجتماعية تلبي حاجيات الفرد بكرامة وبطريقة مستدامة.

الأمن المجتمعي:

وهو حسب هذه المدرسة مرادف للأمن الثقافي والمقصود به الحفاظ على البناء والتماسك المجتمعي والتصدي لكل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للخطر في ظل التهديدات الثقافية والانقسامات الهوياتية وتداعيات تطور الديناميكيات الاجتماعية جراء موجات الهجرة وتسرب قيم ثقافية ولغوية دخيلة.

الأمن البيئي:

الحفاظ على المجالات الايكولوجية ومواجهة التهديدات البيئية المختلفة من خلال حماية البيئة من التهديدات الإنسانية وحماية الإنسان من الأخطار الطبيعية، ومن أهم تهديدات الأمن البيئي: الاحتباس الحراري وتلوث الإمدادات المائية ومخلفات ونفايات التصنيع وإزالة الغابات والتصحر[8].

-ب- مدرسة ويلز (أبيريستويث):

قدمت هذه المدرسة أطروحة أمنية تركز على الأفراد والمجموعات بدل من الدول في إطار ربط موضوع الأمن بالانعتاق (التحرر) الذي يعني تحرر الأفراد والجماعات من القيود والظروف البشرية والجسدية التي تمنعهم من تنفيذ ما يريدون بحرية في سياق فلسفة أمنية تتصور الأمن والانعتاق كوجهان لعملة واحدة[9].

[8]Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde: *Security: A New Framework For Analysis*: Boulder, London: Lynne Rienner Publishers: 1998.

[9] Narottam Gaan: "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges":New York: Journal of International Affairs: Volume 14: 2010: PP 1-13.

اهتمام مدرسة ويلز بدراسة الآليات والحالات التي تسمح بالتغيير الاجتماعي وتجسيد إرادة الأفراد والجماعات في تجاوز الأوضاع التي تكبح وتقيد حريتهم ينجم عن تراكمات معرفية وفكرية تأثرت بها هذه المدرسة وعلى رأسها الماركسية ومدرسة فرانكفورت النقدية وبعض الأفكار الغرامشية.

وفقا لأفكار هذه المدرسة، لا يمكن ولوج الأمن الحقيقي والفعلي بالقوة الخشنة (الصلبة) وفرض القيود، فالأمن الحقيقي حسب هذا الطرح هو نجاح واستكمال مسار الانعتاق من القيود المختلفة، التي قد تكون مرتبطة مباشرة بتهديدات الأمن الصلب Hard Security كخطر الحرب، كما قد ترتبط بجوانب ومستويات أمنية أخرى ناعمة Soft Security، لكن جوهرية، كالتحرر من قيود الفقر وسوء التعليم والقمع السياسي.

مدرسة ويلز التي تطورت على يد مجموعة من المنظرين الأمنيين على غرار كين بوث Ken Booth وريتشارد واين جونز Richard Wyn Jones، استطاعت أن تراجع مفهوم الأمن من خلال تسييس الأبعاد الاجتماعية للأمن والتركيز على تحليل العلاقة بين واقع الأمن وواقع النظام السياسي كمحاولة لنقل الدراسات الأمنية من مجرد تحليل وتفسير الأحداث السياسية من منظور أمني إلى تعزيز وترقية علاقة الأمن بالوعي السياسي والاجتماعي.

-ج- مدرسة باريس:

لقد قامت هذه المدرسة بالتعامل مع موضوع الأمن كبناء اجتماعي من خلال انتقاد مدرسة كوبنهاجن التي تزعم أنها أهملت بعض الأسئلة المهمة في الدراسات الأمنية، وبالخصوص: كيف يمارس الأمن؟ ومن يحدد الأمن ويمارس المهام الأمنية؟

يعد الأكاديمي الفرنسي ديدي بيجو Didier Bigo أحد الأعمدة البارزة في هذه المدرسة التي تأثرت بالأفكار الفلسفية والاجتماعية للمفكر والفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو Michel Foucault وركزت على المستويات الدنيا للأمن كالجريمة والاختطاف والهجرة واللجوء والاحتجاج والشغب بدل من التركيز على الحروب والنزاعات المسلحة.

اندماج مجالي الأمن الداخلي والخارجي بفضل العولمة وأنشطة البيروقراطيات الأمنية العابرة للحدود على غرار الانتربول واليوروبول والنشاطات والشبكات العابرة للحدود التي انبثقت عن اتفاقية شنغن في الاتحاد الأوروربي أدت كلها إلى دخول فواعل مهمة وغير تقليدية في الأمن الدولي على غرار الشرطة، الدرك، الجمارك، حرس الحدود وموظفي قطاع الهجرة. وفي هذا الموضوع، تؤكد مدرسة باريس على المهام الجديدة للجيوش التي أصبحت هي الأخرى تقوم بمهام شرطية كحفظ النظام العام وحفظ السلام المحلي تحت قبة منظمات أممية وإقليمية بدل القيام بالحروب الدولية.

هذا التداخل بين البعدين الداخلي والخارجي في ممارسة الأمن الحديث أدى بالدراسات الأمنية الدولية إلى اقتحام حقول معرفية وعلمية غير تقليدية، أبعدت الاهتمامات الأمنية الدولية من الشؤون العسكرية والسياسية إلى علوم ومعارف جديدة كعلم الإجرام وتقنيات الشرطة العلمية وتكنولوجيات الرقابة الالكترونية للمسالك والطرقات وغيرها[10].

تحولات أمنية أخرى من نهاية الحرب الباردة إلى الفترة الراهنة:

في سياق تكملة المراحل السالفة الذكر، سيقوم المقال بالتوقف عند بعض المحطات والجوانب المهمة التي تلت نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا لفهم تحولات أخرى طرأت على القضايا الأمنية، كما يلي:

1-اللبرالية الاقتصادية والأمن القانوني:

عرفت مرحلة نهاية الحرب الباردة انتشار اللبرالية الاقتصادية التي تزامنت مع توسع اللبرالية السياسية وتحولت إلى منهج اقتصادي مرجعي في تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكن التجسيد الميداني للأهداف التنموية والأمنية المرتبطة بالجانب

[10] Rita Floyd: "When Foucault Met Security Studies: A Critique of the Paris School of Security Studies": A Paper Presented at the 2006 BISA Annual Conference: 18-20 December 2006: The University of Cork: Ireland: 2006.

الاقتصادي أثبتت أن العامل القانوني هو أحد الشروط الأساسية لتحسين المناخ الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الحر، ومن هنا ارتبط مسعى تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية بالأمن القانوني الذي يعني استقرار المراكز والأطر القانونية والتشريعية للدول بطريقة تجعل الفواعل السياسية والاقتصادية والقانونية، المحلية والدولية، تثق في القواعد والأنظمة القانونية للدولة، مما يحفز على الاستثمار وخلق الثروة.

2-صدام الحضارات والأمن الحضاري:

طرح مقاربة صدام/صراع الحضارات للنقاش الفكري والسياسي في تسعينيات القرن الماضي من طرف المفكر الأمريكي صامويل هنتنغتون Samuel Huntington أدى إلى إعادة إحياء مسألة الأمن الحضاري الذي يعتبر مفهوم قديم تراجع بسبب نظام الدولة الموروث عن اتفاقيات وستفاليا لعام 1648، هذا المستوى من الأمن، الذي من المفروض أنه يرتبط بمسألة الأمن المجتمعي/الثقافي، رجع للنقاش كأولوية أمنية مستقلة بحكم أن أطروحة هنتنغتون تنبأت بصراع مستقبلي بين الحضارات وليس الدول مما أعاد إحياء الضمير الحضاري وجعل من مسعى تحديد الموقع الحضاري الملائم وتمتين القيم الحضارية في نظام عالمي أحادي أو متعدد الأقطاب أحد الاهتمامات الأمنية للمفكرين والسياسيين[11].

وفي هذا الموضوع، وجب التأكيد أن الدول الشرقية التي تحاول لعب أدوار مؤثرة في النظام العالمي لديها موروث حضاري مهم، على غرار الصين (الحضارة الصينية) وإيران (الحضارة الفارسية).

3-مرحلة ما بعد 11 سبتمبر (عودة الأمن الوطني والجماعي، خرافة الانعتاق، الأمن التربوي أو التعليمي):

[11] Samuel P. Huntington: "The Clash of Civilizations: The Debate": Council on Foreign Affairs: New York: Foreign Affairs: 1996: PP 22-49.

نهاية الحرب الباردة بالتفوق الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيز الاهتمامات الأمنية على البعد الإنساني في تسعينيات القرن الماضي أدى إلى ارتخاء في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، نتج عنه ما يعرف بهجمات 11 سبتمبر الإرهابية في 2001 والتي فتحت قضايا الأمن على مرحلة جديدة تعرف بالحرب على الإرهاب التي أعادت أهمية الأمن الوطني والأمن الجماعي على حساب الأمن الإنساني إلى الواجهة في ظل مقاربة زعمت ظاهريا شن حروب لتصدير الانعتاق (التحرر) في أفغانستان والعراق وباقي دول الشرق الأوسط، لكن في واقع الأمر، عرفت الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تجاوزات كبيرة في حقوق الإنسان انحرفت تماما عن أهداف مقاربة السلم الديمقراطي، بل حملت في طياتها مؤشرات تجسيد أطروحة الصدام الحضاري[12].

من جهة أخرى، تركيز النقاش الإعلامي الغربي على علاقة الإرهاب بالتطرف الديني وارتباط الخطاب السياسي والانتخابي الغربي بالعنصرية الدينية والاسلاموفوبيا عقب أحداث 11 سبتمبر أقحم مستوى آخر من الأمن في النقاش المجتمعي وهو الأمن التربوي أو التعليمي الذي تحولت اهتماماته من مجرد حماية المدرسة من تهديدات العنف والمخدرات ونشاط العصابات إلى حماية المدرسة من التطرف الديني والصراع الإيديولوجي والعنصرية الدينية[13].

4-العولمة الرقمية والأمن السيبيراني:

فتح الانترنت للعموم في تسعينيات القرن الماضي كان أحد المحطات المهمة في تطور الحياة البشرية المعاصرة وجعل العالم الرقمي يدخل كل المجالات: الأكاديمية والاقتصادية والدبلوماسية والإدارية والأمنية والعسكرية.

وهكذا تحولت العولمة الرقمية إلى الفضاء الذي يحرك أنواع العولمة الأخرى كالعولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية والقيمية والعسكرية، وأصبح تحقيق الأمن السيبيراني

[12]Peter Hough, Shahin Malik, Andrew Moran and Bruce Pilbeam: op.cit: PP 150-163.
[13] Ibid: PP 164-177.

أحد الأولويات المهمة للدول والفواعل الدولية الأخرى على غرار الشركات الكبرى والمؤسسات التجارية والمالية العالمية والمنظمات الدولية، وذلك لمواجهة التهديدات السيبيرانية المختلفة والمعقدة كالاختراق الرقمي والقرصنة وعمليات التضليل السيبيراني من خلال الحفاظ على البيانات والأنظمة والبرامج والشبكات الرقمية ومكافحة حملات التضليل الرقمي وبناء قوة سيبيرانية دفاعية وهجومية[14].

5-أزمة جائحة كورونا (الأمن الصحي، الأمن البيولوجي):

لقد استطاعت جائحة كورونا التي انتشرت عالميا منذ أول ظهور لها في الصين نهاية 2019 أن تزيد من أهمية القطاع الصحي ضمن الأولويات الأمنية الكبرى وأن تجعل الأمن الصحي كهاجس أمني معقد، على المستويات الوطنية والعالمية.

وفي هذا السياق، نقصد بالأمن الصحي ضمان الصحة العامة وصحة السكان والتصدي للتهديدات الصحية على غرار انتشار الأوبئة والأمراض المعدية والقدرة على التنبؤ بالأزمات الصحية والاستعداد لها[15].

من جهة أخرى، فتحت التداعيات المدمرة لجائحة كورونا وروايات المؤامرة التي دارت حولها في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والسياسية هاجس أمني آخر وهو الأمن البيولوجي، الذي يعني القدرة على الحد من المخاطر البيولوجية والتنبؤ بها، مهما كان مصدرها وأنواعها، سواء أسلحة بيولوجية أو الفيروسات المسببة لأمراض فتاكة.

6-المرحلة الراهنة: الحرب الروسية-الأوكرانية (عودة الأمن العسكري، تراجع الانعتاق، الأمن الغذائي، الأمن الطاقوي وتعزيز الأمن البيولوجي):

لقد استطاعت الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2022 أن تفتح القضايا الأمنية على العديد من التحديات والتحولات والمستجدات، ومن أهمها ما يلي:

---

[14] Nazli Choucri and David D. Clarck: *International Relations in the Cyber Age: The Co-Evolution Dilemma*: Cambridge and Massachusetts: The MIT Press: 2019.

[15]Peter Hough, Shahin Malik, Andrew Moran and Bruce Pilbeam: op.cit: PP 254-267.

-اعتماد روسيا على خيار الحرب لتوقيف المد الأمريكي والأطلسي في جوارها الإقليمي وفتح النقاش حول إمكانية عودة ألمانيا واليابان للتسليح بعد غزو روسيا لأوكرانيا ساهم في إعادة الأمن العسكري إلى أولويات الأجندة الأمنية، رغم أن هذه الحرب كانت مميزة في احتوائها على حرب كلاسيكية نظامية وحرب المرتزقة (خصخصة الحروب) وحرب سيبيرانية وحرب إعلامية-نفسية، زيادة على حسابات اقتصادية روسية مهمة ترتبط بإنهاء أو على الأقل زعزعة الهيمنة الأمريكية على النظام النقدي العالمي.

-توجيه وتقييد الإعلام الغربي في تغطية حرب روسيا في أوكرانيا والتضليل الإعلامي الممارس في عملية تقديم المعلومة للرأي العام أثبت تراجع واقع الانعتاق وتجاوز مبدأ الحريات في السياسات الغربية حينما يتعلق الأمر بمقتضيات المصلحة العليا، نفس الإجراءات كانت تمارس في الإعلام الغربي للتعتيم عن الأصوات العلمية والسياسية والشعبية التي عارضت التدابير العالمية المنتهجة في التعامل مع أزمة كورونا الوبائية.

-دخول روسيا، كمورد طاقوي مهم في العالم، في نزاع مسلح في أوكرانيا والقرارات العقابية التي فرضت على روسيا جراء هذه الحرب وتراجع إمدادات النفط الروسية،أدت كلها إلى تقلبات ملحوظة في السوق النفطية العالمية، وبالخصوص في جوانب الوفرة والاستدامة والأسعار المرتفعة، هذا ما عزز من جديد تحدي الأمن الطاقوي، وبالخصوص عند الدول المستهلكة، والذي يعني في أبسط معانيه ضمان توفر وتدفق الطاقة بشكل مستدام وبأسعار معقولة.

-شبح الجوع وثورات الجياع يمكن أن تكون أحد التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للحرب الروسية-الأوكرانية، فمن المعلوم أن منذ أزمة كورونا الوبائية والعالم يعيش تضخم كبير، هذا الواقع الذي سيتعقد مع هذه الحرب كون روسيا وأوكرانيا دول رائدة في إنتاج الحبوب وزيوت الطعام والأسمدة، مما سيفرز آثار وخيمة على إنتاج الغذاء وإمداداته وأسعار السلع الاستهلاكية، وبالخصوص أن العديد من الدول المنتجة قررت الحفاظ على مخزونها الاستراتيجي في المواد والموارد الغذائية الحساسة.

في ظل هذه الظروف، رجعت الدول والشعوب إلى أولى الأولويات الأمنية، وهو الأمن الغذائي، الذي ارتبط بالبشرية منذ وجود الإنسان فوق الأرض والذي يعني القدرة على تلبية الحاجيات الغذائية للناس والمواطنين عن طريق الإنتاج المحلي أو الأسواق الخارجية[16]، أي الضمان المستدام للحق في الغذاء الذي كان من بين الحقوق الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، هذا المصطلح، أي الأمن الغذائي، الذي استخدم لأول مرة في مؤتمر الأغذية العالمي الذي نظم في روما من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية "فاو" في 1974 للإنذار بخطر زيادة وتيرة النمو الديمغرافي وتوسع الاستهلاك الغذائي العالمي الذي يقابله عدم توفر واسع للغذاء وصعوبة الحصول عليه ومحدودية الإنتاج الزراعي[17].

-اتهام روسيا للبنتاغون الأمريكي بالإشراف على مختبرات بيولوجية في كييف لتصنيع فيروسات ونشر مسببات الأمراض الفتاكة عزز أهمية الأمن البيولوجي في هذه الحرب، هذا النوع من الأمن الذي ارتبط كذلك بأزمة كورونا أعاد للأذهان الاتهامات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول مصدر فيروس كورونا وارتباطه بالحرب البيولوجية والإرهاب البيولوجي.

تحولات في قضايا الأمن مرتبطة بمسائل الحدود والسيادة والصراع على المعلومة:

التحولات التي عرفتها القضايا الأمنية ارتبطت كذلك ببعض المسائل الجوهرية في العلاقات الدولية، وبالخصوص التحولات الفكرية والمفاهيمية والإدراكية التي طرأت على مسائل الحدود والسيادة والصراع على المعلومة، التي كان لديها تداعيات فكرية ومفاهيمية ونظرية على قضايا الأمن وساهمت في إعادة بلورة الإدراك الأمني.

---

[16] Ibid: PP 239-253.

[17] World Food Conference (1974/Rome): *Report of the World Food Conference*: "Universal Declaration on the Eradication of Hunger and Malnutrition":(DHLAUTH/70568): Rome, 5-16 November 1974.

وعلى ذلك، سيوضح المقال، فيما يلي، التحولات الأساسية التي عرفتها مواضيع الحدود والسيادة والصراع على المعلومة.

1- الحدود:

الحدود الدولية هي أحد الركائز البارزة في تنظيم التفاعلات الدولية وتتمثل في الخطوط المكانية التي تنظم التقاء الدول وتضبط العلاقات الجغرافية بين السيادات الوطنية، ولهذا السبب، ظلت مسألة النزاعات الحدودية المرتبطة بالمطالب الإقليمية والصراع على الموارد أحد المصادر الأساسية للنزاعات الدولية.

اتفاقيات وستفاليا لعام 1648 كانت أحد المحطات المفصلية التي نظمت العلاقات الدولية بناء على احترام الحدود والسيادة، وهذا ما عزز مركزية الدولة السيادية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الفترة الراهنة عرف المفهوم القانوني والجيو-سياسي للحدود مجموعة من التحديات والتحولات الكبرى:

-أ- تنامي قوة وانتشار فواعل غير الدولة، وبالخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، بعد الحرب العالمية الثانية أسهم في زعزعة الأهمية القانونية للحدود، هذه النزعة التي ازدادت وتيرتها بعد الحرب الباردة مع الانتشار القوي لظاهرة العولمة وزيادة تمدد الرأسمالية والتجارة الحرة في العالم التي لا تؤمن بالحدود القانونية والجغرافية للدول السيادية.

-ب- إلى جانب البعد الاقتصادي، كان للثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال والتواصل، وبالخصوص الفضاء السيبيراني، دور كبير في التقليل من شأن أهمية الحدود وحمايتها بالإجراءات والوسائل القانونية التقليدية (المراقبة الأمنية والجمركية للحدود ومناطق العبور)، لأن الدول أصبحت مخترقة في أمنها القيمي والمجتمعي والثقافي والصحي والاقتصادي والسياسي من خلال حرب الأفكار في الفضاء السيبيراني التي يعيشها العالم الراهن.

-ج- الدول التي تتبنى توجهات وأدوار عالمية في السياسة الخارجية ولديها مناطق نفوذ موروثة من حقبة الاستعمار المباشر تتعامل مع فكرة الحدود، وبالخصوص في إطار علاقاتها مع مستعمراتها القديمة، بمنظور استعماري وليس قانوني.

-د- تفشي ظاهرة الإرهاب وتشابك العلاقات التجارية بين الدول أسهم في تثبيت الارتباط بين الأمن والمصلحة وتغير إدراك الدول لحدودها من خلال الانتقال من المنظور الجغرافي-القانوني للحدود إلى المنظور الأمني-النفعي، لأن مصالح الدول وأمنها هي مسائل تتجاوز أسوار حدود الدولة إلى كل المناطق الجوارية والعالمية التي تعتبر حيوية بالنسبة للأمن الوطني والمصلحة الوطنية.

وبالتالي، مسألة الحدود التي لديها صلة وطيدة بالقضايا الأمنية عرفت تحديات وتحولات انتقلت بالحدود من المنظور والإدراك القانوني-الجغرافي إلى مفاهيم وادراكات أخرى، تتمثل في (1) المنظور الاستعماري للحدود في إطار ظاهرة الاستعمار الجديد، (2) المنظور الأمني-النفعي للحدود نتيجة التهديدات الإرهابية وتشابك المصالح، و (3) منظور اللا حدود والذي تسببت فيه العولمة ومناطق التجارة الحرة ووسائل التواصل الرقمي والتكنولوجي.

2- السيادة:

السيادة هي الرخصة القانونية التي تخول للهيئة الحاكمة ممارسة الحكم داخليا في إطار علاقة مع شعب معين في حدود ومجالات جغرافية مرسمة، كما تمنح السيادة للهيئة الحاكمة السلطة والشخصية القانونية للتصرف باسم الدولة في إطار علاقة الدولة بالمجتمع الدولي، لأن الاعتراف بسيادة الدولة هو اعتراف بشرعيتها ككيان جيو-سياسي مستقل وإقرار بحق الدولة في ممارسة السلطة داخليا وخارجيا، فالسيادة إذن هي شرعية السلطة وسلطة الشرعية في آن واحد.

ليس من اهتمامات هذا المقال الخوض في تطور ممارسة السيادة أو عرض أنواع السيادة وأهم المقاربات المفسرة لها، لأن الهدف من إدراج مسألة السيادة في هذا الموضوع هو التطرق إلى بعض التحولات التي أخرجت السيادة من قالبها القانوني والسياسي إلى ادراكات وتصورات أخرى ذات صلة مباشرة بقضايا الأمن، في أبعادها الوطنية والعالمية.

-أ- السيادة القرارية:

عادة ما تمارس الدولة سيادتها على قراراتها الداخلية والخارجية في إطار مراعاة المصلحة العليا والأولويات الأمنية للدولة، لكن طابع التعاملات الدولية المعاصرة يبرهن أن الممارسة الكاملة أو المطلقة لسيادة القرار أصبح تحدي أمني لكل الدول، بما فيها الدول القوية، ولعل التحدي هو أكبر في الدول النامية والتابعة.

تشابك العلاقات الدولية من خلال التزامات الدول في المشاريع التكاملية (على غرار دول الاتحاد الأوروبي) والتحالفات العسكرية (على غرار الدول الأعضاء في حلف الناتو)، أو إثر تداعيات مظاهر العولمة والاعتماد المتبادل المعقد والتهديدات البيئية العالمية، جعلت من ممارسة سيادة الدول على القرار في الشؤون الداخلية والخارجية، أمر نسبي وليس مطلق.

ممارسة السلطة والسيادة في اتخاذ القرار هو تحدي أمني أكبر في الدول الهشة والتابعة اقتصاديا، وبالخصوص الدول التي خضعت لتعاملات مع مؤسسات تجارية ومالية عالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي مقابل شروط سياسية، أو التي تواجه معضلة الوصاية الأجنبية غير المباشرة التي تلزم على الدول التابعة الخضوع لتعليمات دول المركز في التفاوض الدولي أو في سلوك التصويت على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية.

وعليه، تراجع السيادة القرارية للدول في التفاعلات الدولية المعاصرة أضعف القوة القانونية للسيادة الكاملة أو المطلقة ووضع أمن الدول أمام تحديات يفرضها النسق الخارجي.

-ب- السيادة الاقتصادية:

تداعيات الجانب الاقتصادي على أمن الدول لم يرتبط فقط بالسيادة السياسية والقرارية، بل يشمل السيادة الاقتصادية للدول لأن تحرير الاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية كانت لديها تداعيات مباشرة على الاقتصادات الوطنية.

الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية فيما يخص إعادة النظر في النظام التجاري للدول والرقابة المتعددة الأطراف التي تفرضها هذه المنظمة على السياسات التجارية الوطنية نخرت السيادة الاقتصادية للدول وجعلتها خاضعة لإملاءات خارجية.

الانتشار الواسع للبرالية الاقتصادية المرتكزة على السوق الحرة والتجارة الحرة بعيدا عن التدخل الحكومي أضعف حجة الوطنية الاقتصادية وجعل حماية الاقتصاد الوطني والمحلي مأمورية صعبة.

وفي الحقيقة، الرأسمالية التي تشمل ضمنيا الأسواق التنافسية والملكية الخاصة ونظام حرية الأسعار تتعارض تماما مع مسألة السيادة الوطنية التي تحمل في طياتها نزعة الحماية، ففي الجانب الاقتصادي، السيادة الوطنية تعني ضمنيا رقابة الدولة على السوق والحفاظ على الملكية العامة والحماية الاقتصادية (السياسة الحمائية)، وهذا يتنافى مع النزعة الاقتصادية المسيطرة عالميا والمتحكمة في توجه وتراكم الرأسمال العالمي، وهي الرأسمالية العالمية.

ففي ظل هذه المعطيات والظروف، تحول الحفاظ على السيادة الاقتصادية وممارسة الوطنية الاقتصادية إلى أحد الرهانات الأمنية الكبرى للدول.

-ج- السيادة السيبيرانية:

كما أشار المقال سالفا، التعريف التقليدي للسيادة المرسمة بالحدود يرتبط بالمجالات الجغرافية للدول وما يتصل بها من فضاءات برية وجوية ومائية. وفي هذا السياق،الثورة السيبيرانية التي نعيشها تحدت كل النقاط الحدودية وكل المجالات الجغرافية المنظمة للحدود والسيادات الوطنية.

لقد استطاع العالم السيبيراني أن يحول مواضيع الجيوش والمعارك والغزو والاحتلال من الميدان العسكري إلى الفضاء السيبيراني الذي ارتبط بمفاهيم جديدة على غرار الجيوش السيبيرانية والغزو الرقمي والاحتلال السيبيراني، وهكذا لم تعد ساحات المعارك الدولية تقتصر فقط على الفضاءات الجغرافية الملموسة، بل شملت المساحات السيبيرانية الافتراضية.

في ظل هذه التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تحركها غالبا فواعل خفية وافتراضية، جسدت معظم الدول آليات لمجابهة التهديدات السيبيرانية وتحقيق السيادة الرقمية، وعلى رأس هذه الدول، الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، تخوف الإدارة الأمريكية من الاختراقات التي تهدد السيادة السيبيرانية دفعت الرئيس الأمريكي الأسبق، دونالد ترامب، للقيام بدعوة صريحة لغلق فضاء الانترنت، أما الاتحاد الأوروبي فقد أصدر إطار تشريعي وقانوني لمعالجة البيانات الرقمية ونقلها بهدف ضمان الحماية الدائمة لبيانات أفراد ودول الاتحاد، والموسوم رسميا بالتنظيم الأوروبي العام لحماية البيانات The EU General Data Protection Regulation.

وعليه، أصبح تحقيق الأمن السيبيراني، الذي تطرق إليه المقال سالفا، مرتبط بمدى تحقيق رهان السيادة الرقمية، أي مدى قدرة الدول على حماية البيانات الشخصية والوطنية من الاختراق وحماية المجتمع السيبيراني من حرب الأفكار في الفضاء الرقمي، دون الاعتماد على الدعم الأجنبي أو المساعدة التقنية الخارجية.

وهكذا تحولت السيادة الرقمية، كشكل جديد من أشكال السيادة، إلى تحدي أمني جديد يضاف إلى التحديات الأمنية الأخرى المتصلة بأمن الأفراد والدول والعالم.

-د- السيادة الصحية:

لقد استطاعت جائحة كورونا أن تربط رهان الأمن الصحي، سواء على مستوى الأفراد أو الدول أو العالم، بمدى تحقيق السيادة الصحية، أي مدى قدرة الدول والأفراد على

التحكم في خيارات ووسائل الرعاية الصحية، ومدى قدرة الدول على تقديم خدمات ومواد صحية لمواطنيها دون الاعتماد على أطراف ثالثة.

رهان السيادة الصحية الذي يرتبط بالأمن الصحي تحول إلى مسألة مصيرية لأن الأزمة الوبائية المتصلة بكورونا كشفت الكثير من الثغرات المتعلقة بواقع ومستقبل أمن الأفراد والدول.

وفي هذا الإطار، تحقيق السيادة الصحية يتطلب التحكم في وسائل علمية وبحثية وتكنولوجية وتجارية وقانونية وإستراتيجية معقدة، من أهمها ما يلي:

- -التحضير المسبق لمواجهة حالة الطوارئ الصحية العامة.
- -تحسين وترقية أنظمة الإنذار المبكر.
- -تطوير البحث الطبي والمخبري.
- -تدعيم الاستثمارات في المختبرات وشركات الرعاية الصحية.
- -بناء صناعة دوائية قوية.
- -مرونة وتنويع التوريد.
- -ضمان مخزونات إستراتيجية للمواد والمعدات الطبية والمضادات الحيوية واللقاحات.
- لذلك، السيادة الصحية التي تضاف إلى قاموس الأطر المفاهيمية المرتبطة بالسيادة والأمن تعد أحد الرهانات الصعبة المنال لأن الشروط والمعايير المذكورة أعلاه تجعل من الطريق نحو تحقيق السيادة الصحية تحدي أمني عويص.

-هـ- السيادة الغذائية:

السيادة الغذائية التي ترتبط بالأمن الغذائي هي قدرة الدول على التحكم في إنتاج وتوزيع الغذاء وضمان التوفر المستدام للموارد والمواد الغذائية دون الرضوخ للمساومة أو الابتزاز من أطراف ثالثة التي قد تكون دول أو شركات أو أسواق عالمية.

تشمل السيادة الغذائية كذلك حق الدول والحكومات والشعوب في اختيار وتحديد سياساتها الزراعية والغذائية محليا أو في إطار التجارة الدولية بكل حرية واستقلالية وبعيدا عن أي شكل من أشكال الاملاءات السياسية والاقتصادية الخارجية.

إلى جانب الأمن الغذائي، ترتبط ممارسة السيادة الغذائية بالقوة، وبالتحديد، قوة الغذاء، التي تنتهجها الدول والفواعل الدولية المتحكمة في عناصر ووسائل الإنتاج العالمي للموارد والمواد الغذائية الأساسية والتي تستخدم المساعدات والصادرات الغذائية للتحكم في الدول العاجزة غذائيا[18].

ارتباط الغذاء بالسيادة كان واضحا كذلك في مجال العقوبات الدولية، حيث ارتبطت هذه الممارسة بالبرنامج الأممي الموسوم ب "النفط مقابل الغذاء" الذي فرضه مجلس الأمن على العراق في 1995، وهو الإجراء الذي قيد خيارات نظام الرئيس الراحل صدام حسين في اختيار وتحديد برامج الغذاء والتغذية للدولة العراقية وكان أحد الاستراتيجيات التي استنزفت العراق ومهدت لغزوه في 2003.

إلى جانب مسألتي الحدود والسيادة، ترتبط التحولات والتحديات الأمنية كذلك بالتطورات التي طرأت على موضوع المعلومة والصراع على المعلومة في التفاعلات الدولية المعاصرة.

3- الصراع على المعلومة:

لقد أثبتت حرب البيانات والمعلومات التي يعيشها العالم أن المعلومة هي مورد استراتيجي جوهري لأنها المحور الذي تدور حوله شتى أنماط التعاملات والمجالات، حيث عرفت التفاعلات الدولية المعاصرة صراع معلوماتي بين الفواعل الدولية حول معرفة: الاستراتيجيات والمقدرات الاقتصادية والعسكرية للفواعل الدولية، مستوى البنى التحتية ومنشآت ووسائل النقل، البنى الثقافية والهوياتية والقيمية للمجتمعات، طبيعة القيادة السياسية والهيكلة المؤسساتية للدول، وواقع الحريات والعدالة والديمقراطية وحقوق

[18] William D. Schanbacher: *The Politics of Food: The Global Conflict Between Food Security and Food Sovereignty (Praeger Security International)*: Santa Barbara (California), Denver (Colorado), Oxford (England): Praeger: 2010: PP 53-76.

الإنسان في النظم والأنساق السياسية، وهذا لتوظيفها في استراتيجيات الاختراق والتنافس والمساومة والتضليل والتحكم أو المواجهة، فمن يملك المعلومة يملك الميدان، لأن حرب المعلومة اقتحمت الشؤون العسكرية والسياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية والقيمية والاجتماعية والرقمية.

لقد أصبح إنشاء بنوك معلوماتية حول الأعداء والأصدقاء أحد مصادر القوة، وقد عرف هذا المسعى تحول من الطرق التقليدية في تجميع وتخزين المعلومات إلى الطرق الحديثة التي تعتمد على التقنيات الرقمية التي تساعد على تخزين المعلومة وإدارتها بواسطة المعرفة التقنية والبرمجية.

وهكذا انتقل الصراع على المعلومة عبر أربع مستويات أساسية:

-أ- صراع على المعلومة العسكرية:

ارتبط صراع المعلومة تقليديا بجوانب الأمن الصلب والذي يشمل المعطيات والبيانات الخاصة بالمقدرات العسكرية للدول، النوعية والكمية، درجة الاستعداد العسكري للجيوش وتوزيعها وغيرها من المعلومات العسكرية المهمة.

-ب- صراع على المعلومة الاقتصادية:

التوسع الكبير للأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية بعد الحرب العالمية الثانية أدخل العالم في حرب المعلومة الاقتصادية والتي انجرت عنها ظواهر ومفاهيم جديدة غير عسكرية كالجوسسة الصناعية والاقتصادية التي شملت الدول وفواعل غير الدول كالشركات الكبرى.

-ج- الصراع على المعلومة الخاصة بالإرهاب:

الحرب على الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عقبت أحداث 11 سبتمبر أدخلت الصراع المعلوماتي في فضاء آخر وهو الصراع والتنافس على المعلومات الخاصة بالظاهرة الإرهابية وشبكاتها وجماعاتها ومصادر تمويلها، لأن العديد من الأمثلة أثبتت أن في مجال مكافحة الإرهاب التفوق النووي والعسكري لا يعني بالضرورة التفوق الأمني،

والدليل على ذلك أن دول نامية وغير نووية تمكنت من التحكم في الظاهرة الإرهابية أحسن من دول نووية وعسكرية قوية لأنها تملك تفوق معلوماتي في مكافحة الظاهرة الإرهابية بحكم تجربتها في هذا السياق، الجزائر أنموذجا.

-د- الصراع على المعلومة السيبيرانية:

تحقيق الأمن السيبيراني والسيادة السيبرانية والتحكم في المجال السيبيراني يتطلب التفوق في المعلومة السيبيرانية لأن حرب البيانات انتقلت من الفضاءات والوسائل التقليدية إلى الفضاءات السيبيرانية والوسائل الرقمية،حيث تحول العالم السيبيراني إلى فضاء للاختراق الأمني والتضليل المعلوماتي والتلاعب بالجماهير والتحكم في الشعوب، وأصبح العالم السيبيراني الخزان الذي يستقبل ويحفظ ويوظف ويدير كل المعلومات، بمختلف أنواعها ومستوياتها، سواء العسكرية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية والثقافية والقانونية والمعلومات ذات الصلة بالإرهاب، أو المعلومات الخاصة بالأفراد والمجموعات والدول والمنظمات[19].

الخـاتـمـة:

من المؤكد أن ما سبق من تحليل وتفسير قد أثبت أن القضايا الأمنية عرفت تحولات كبرى مست الجوانب المفاهيمية والتحليلية والنظرية والممارساتية.

التحولات التي عرفتها بعض المسائل والظواهر، وبالخصوص موضوع الحدود ومسألة السيادة وظاهرة الصراع على المعلومة، كان لديها هي الأخرى تداعيات مباشرة ومهمة على طبيعة وتوجه التحولات الكبرى التي عرفتها قضايا الأمن.

أما فيما يخص آفاق ومستقبل القضايا الأمنية، فيمكن التأكيد على جانبين أساسيين:

[19] Christopher Whyte, A. Trevor Thrall and Brian M. Mazanec: Information Warfare in the Age of Cyber Conflict (Routledge Studies in Conflict, Security and Technology): 1st Edition: London and New York: Routledge: 2020.

1- جائحة كورونا التي يعيشها العالم أثبتت هشاشة الأمن الصحي العالمي وأكدت أهمية تهديدات الأمن الناعم التي عجز المجتمع الدولي عن مواجهتها في إطار مقاربة الأمن الجماعي. أمام هذا العجز الجماعي، آفاق ومستقبل قضايا الأمن لمرحلة ما بعد الكورونا تلزم على الدول العودة إلى الواقعية السياسية وإعطاء الأولوية للأمن الوطني الذي يحتوي ضمنيا على أمن الفرد والمجتمع والدولة. وفي هذا السياق، أكد تقرير مؤتمر ميونيخ للأمن لعام 2022 أن الدول فقدت التحكم في الأحداث العالمية، وبالخصوص، الأزمات البيئية والوبائية والتهديدات السيبيرانية ، ولهذا السبب تم اختيار: "تغيير مجرى الأمور-التغلب على العجز" "Turning The Tide-Unlearning Helplessness" كعنوان رسمي لهذا التقرير[20].

2- يمكن اعتبار حرب روسيا في أوكرانيا أحد المحطات المهمة التي ستصنع معالم عالم ما بعد الكورونا الواعد بترتيبات جيو-سياسية جديدة-قديمة ستتزامن مع انتقال مراكز القوة نحو الشرق.

ورغم اختلاف الإسقاطات والمقارنات المتعلقة بالصراع الروسي الغربي حول أوكرانيا بين من بالغ في تشبيهه بأجواء ما قبل الحرب العالمية الثانية ومن يرى أنه يحمل في طياته بعض خصائص حرب باردة دون روح إيديولوجية، ومن يربطه بمشروع إعادة بناء الإمبراطورية الروسية القيصرية التي سبقت الثورة البلشفية ومن يعتبره مجرد توريط لروسيا في حرب استنزاف لكبح عودتها لمراكز القيادة العالمية، إلا أن هذا الصراع المتجدد بين الشرق والغرب حمل العديد من المؤشرات التي تؤكد الرجوع القوي لمواضيع أمنية قديمة ترتبط بالواقعية السياسية وقضايا الأمن الصلب.

[20] Munich Security Conference 2022: Munich Security Index 2020: *Munich Security Report 2022*: "Turning The Tide-Unlearning Helplessness": Munich: 2022.

فالملاحظ لهذا النزاع المسلح في أوكرانيا ينتبه، من دون شك، إلى أن قرار روسيا جاء في سياق حرب وقائية تهدف إلى تعزيز الجدار والحزام الأمني للأمن الوطني الروسي في إطار مقاربة أمنية-واقعية محضة. من جهة أخرى، ظروف ومعطيات مسار هذا النزاع أثبت عودة بعض مسائل وسياسات واستراتيجيات الواقعية-السياسية على غرار الردع، التهديد النووي، الفوضى، توازن القوى العسكري، سياسات المحاصرة، إستراتيجية حشد الحلفاء، التمدد الجيوسياسي، صراع المعسكرات، وسياسة الاحتواء.

هذا المنحى الذي سيعزز حتما منطلقات وركائز المقاربة الجيو-أمنية في تحليل وتفسير هذا الصراع القديم-الجديد بين الشرق والغرب، كما أكده رئيس مؤتمر ميونيخ للأمن المنتهية ولايته، الخبير الدبلوماسي الألماني فولفغانغ ايشينغر Wolfgang Ischinger، الذي كتب في تغريدة له عبر شبكة التويتر حول الأزمة الأوكرانية الروسية واعتراف روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين وعلاقات الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) مع الصين وروسيا، أن هناك جو من عدم التفاؤل على الصعيد الجيوسياسي ونهاية الأمل والحلم في هيكل أوروبي قائم على ميثاق باريس (نوفمبر 1990)، هذا ما يتطلب حسبه، إعادة النظر في بنية النظام الأمني-الأوروبي-الأطلسي مستقبلا[21].

العودة القوية للنزعة الواقعية في قضايا الأمن من خلال حرب روسيا في أوكرانيا أكدها ستيفن والت Stephen Walt في تصوره لحل النزاع المسلح في أوكرانيا في

[21]Tweet: Wolfgang Ischinger: @ischinger (twitter.com/ischinger/status/1496013157634121730): "This day will be long remembered as the day the hope and the dream of a European architecture based on the Charter of Paris was finaly terminated. A new and more dangerous era is upon us": February 22, 2022: 7-45 AM.

مساهمته الموسومة ب"الحالة الواقعية لاتفاقية السلام في أوكرانيا"، حيث أكد أنه عكس الرغبة الغربية التي تتمثل في إنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا باستسلام روسيا وتغيير نظام الحكم في موسكو ومتابعة الرئيس بوتين بتهم جرائم الحرب والتي قد يؤدي انتظار تحقيقها إلى إطالة أمد القتال وزيادة خطر التصعيد بشكل أكبر، الحل الأمثل والعقلاني في طرحه يكمن في الوصول إلى اتفاق سياسي يضمن نهاية النزاع وعدم نشوبه لاحقا، هذا الاتفاق السلمي السياسي الذي لا يعد، حسب أطروحة ستيفن والت، بمقترح ما سماهم بالمثاليين المتعصبين أو المتشائمين أو الحائرين من أمرهم Wooly-Headed Idealists، بل الحل الواقعي والبراغماتي الأنجع لإنهاء الاقتتال في أوكرانيا[22].

وبالتالي، واقع ومستقبل القضايا الأمنية في ظل الأزمة الوبائية وتداعيات الحرب في أوكرانيا يؤكد أهمية كل المسائل الأمنية، الصلبة منها والناعمة Hard and Soft، في ظل عودة قوية للواقعية السياسية التي ترتكز على المستويات الوطنية ومركزية الدول في منظورها للأمن والقوة والمصلحة بعيدا عن خرافات الانعتاق والتحرر البشري، هذا ما يثبت تفوق الواقعية في ميدان الدراسات السياسية والدولية والحقول الفرعية المتصلة بها، بما فيها الدراسات الأمنية.

أخيرا، يمكن التأكيد أن مجال الدراسات الأمنية لم يختلف كثيرا عن الحقول المعرفية الأخرى للدراسات السياسية والدولية في كونه فضاء فكري ونظري غلبت عليه السيطرة الغربية، الأمريكية والأوروبية. من هذا المنطلق، الآفاق الأخرى التي يمكن أن يفتحها مسار الصراع الشرقي-الغربي المتجدد وتوجه النظام العالمي نحو التعددية القطبية هو إمكانية فرض المقاربات الشرقية في الدراسات الأمنية المستقبلية.

---

[22]Stephen M. Walt: *Analysis*: "The Realist Case for a Ukraine Peace Deal: Conflict Resolution Isn't Just For Woolly-Headed Idealists": Washington: Foreign Policy (FP): March 29, 2022.

المراجع والمصادر:

1. Barry Buzan and Lene Hansen: *The Evolution of International Security Studies*: 1st Edition: Cambridge: Cambridge University Press: 2009.
2. Peter Hough, Shahin Malik, Andrew Moran and Bruce Pilbeam: *International Security Studies: Theory and Practice*: 2nd Edition: London and New York: Routledge Taylor & Francis Group: 2020.
3. Stephen Walt: "The Renaissance of Security Studies": International Studies Association: International Studies Quarterly: Volume 35: Issue 2: Oxford: Oxford University Press: June 1991.
4. The United Nations Development Programme (UNDP): *Human Development Report (1994)*: New York, Oxford: Published for the UNDP by: Oxford University Press: 1994.
5. Draft Committee: *The Universal Declaration of Human Rights (UDHR)*: Adopted by the United Nations General Assembly: 183rd Meeting: Palais de Chaillot: Paris: Ratified on 10 December 1948.
6. Barry Buzan: *People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations*: London, New York, Sydney: Harvester Wheatsheaf: 1983.
7. Barry Buzan and Ole Waever: *Regions and Powers: The Structure of International Security*: Cambridge: Cambridge University Press: 2003.
8. Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde: *Security: A New Framework For Analysis*: Boulder, London: Lynne Rienner Publishers: 1998.
9. Narottam Gaan: "Critical Security Studies: Emancipatory Challenges": New York: Journal of International Affairs: Volume 14: 2010.
10. Rita Floyd: "When Foucault Met Security Studies: A Critique of the Paris School of Security Studies": A Paper Presented at

the 2006 BISA Annual Conference: 18-20 December 2006: The University of Cork: Ireland: 2006.

11. Samuel P. Huntington: "The Clash of Civilizations: The Debate": Council on Foreign Affairs: New York: Foreign Affairs: 1996.
12. Nazli Choucri and David D. Clarck: *International Relations in the Cyber Age: The Co-Evolution Dilemma*: Cambridge and Massachusetts: The MIT Press: 2019.
13. World Food Conference (1974/Rome): *Report of the World Food Conference*: "Universal Declaration on the Eradication of Hunger and Malnutrition":(DHLAUTH/70568): Rome, 5-16 November 1974.
14. William D. Schanbacher: *The Politics of Food: The Global Conflict Between Food Security and Food Sovereignty (Praeger Security International)*: Santa Barbara (California), Denver (Colorado), Oxford (England): Praeger: 2010.
15. Christopher Whyte, A. Trevor Thrall and Brian M. Mazanec: Information Warfare in the Age of Cyber Conflict (Routledge Studies in Conflict, Security and Technology): 1st Edition: London and New York: Routledge: 2020.
16. Munich Security Conference 2022: Munich Security Index 2020: *Munich Security Report 2022*: "Turning The Tide-Unlearning Helplessness": Munich: 2022.
17. Tweet: Wolfgang Ischinger: @ischinger (twitter.com/ischinger/status/1496013157634121730): “This day will be long remembered as the day the hope and the dream of a European architecture based on the Charter of Paris was finaly terminated. A new and more dangerous era is upon us”: February 22, 2022: 7-45 AM.
18. Stephen M. Walt: *Analysis*: "The Realist Case for a Ukraine Peace Deal: Conflict Resolution Isn’t Just For Woolly-Headed Idealists": Washington: Foreign Policy (FP): March 29, 2022.